المرأة العراقية بين الاندماج والاستبعاد
(الحاجة إلى بناء شريك فاعل لاستدامة التنمية)
دراسة ميدانية من وجهة نظر أساتذة كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد

م.د. ميسم ياسين عبيد م. وديان ياسين عبيد
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

الملخص:

أكدت كثير من الدراسات أنَّ عقدين من جهود التنمية وخططها في الوطن العربي لم تحدث تغيراً حاسما في اوضاع الانسان العربي والمؤسسات المجتمعية، بل إنها جاءت في حالات متعددة مخيبة للآمال و الطموحات، وتعزى هذه الدراسات إلى اقتصار التنمية واقعياً على اهداف النمو الاقتصادي و مفاهيم الاستثمارات المالية والمعنوية و الروحية في التعبئة الاجتماعية، ودور التفاعل والتأثير المتبادل بين هذه الموارد المادية و المعنوية، وكذلك اقتصار على اتخاذ القيم المالية و الموارد الاقتصادية معياراً للنمو والتقدم والرخاء وفقدان الاقتداء بين الراعي والرعية نتيجة الفجوة بين الخطاب الرسمي في الواقع المعاش. وأكد هذه الفكرة محبوب الحق إذ اكد على ان التنمية بمعناها الضيق الذي يقتصر على احداث النمو في الجوانب المادية و الاقتصادية اثبت فشله في احداث التنمية البشرية الحقيقة لأفراد المجتمع ، وهو ما أشارت إليه التجارب التنموية في دول العالم الثالث في الفترة الاخيرة من حيث فشلها في تحسين نوعية حياة البشر .

وفي ضوء ذلك فإن التنمية لا بد ان تكون عملية متعددة الابعاد تتضمن احداث تغيرات أساسية في الأبنية والمؤسسات الاجتماعية و السلوك البشري لأفراد المجتمع وإحداث النمو الاقتصادي والحد من التفاوت الاجتماعي و تخفيف حدة الفقر . تواجه المرأة في العراق مجموعة تحديات اقتصادية تؤثر سلبًا على وسائل واهداف التمكين الاقتصادي لها مما يقتنص من القدرات الفعلية للعمل التخطيطي الهادف الى ادماجها في الفعاليات التنموية المعززة لدورها الاقتصادي وفرص خياراتها وشراكتها الفاعلة في استدامة التنمية.

الفصل الأول/التعريف بالبحث:

المبحث الأول/ مشكلة البحث وأهميته:

أولًا/ مشكلة البحث:

إنّ تحقيق مشاركة المرأة في التنمية يمثل احد الاركان المهمة للتنمية البشرية المستدامة، فتمكين المرأة ضرورة لها اهميتها في صنع التغيير الذي يحدث في الحياة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، إنّ فقدان الأمن عطل آليات تمكين النساء الا ان الفرصة لا تزال قائمة لتصحيح اوضاع التمييز ضد المرأة و يعول على الدولة و على مجمل الفاعلين التنمويين الكثير لإنجازها ولاسيما مواجهة ثقافة الهيمنة و التهميش لأشاعه السلام والحد من العنف ضد المرأة . وتعديل السياسات والقوانين بما يمنح الفرصة لتغيير القوانين التي تكرس التمييز واطلاق الحرية للرأي العام لتشجيع النقاش والحوار ونشر حملات إعلامية وتوعية لتغيير صورة المرأة في الإعلام، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني التي تعد الحاضنة الطبيعية لتنشئة القيادات النسوية وبناء مكانتها الاجتماعية ويعول على تلك المنظمات بوصفها مدافعا عن مصالح وحقوق المرأة من جهة ومشاركاً للدولة والقطاع الخاص في تحقيق مكون المشاركة الذي يمثل احد الاركان المهمة للتنمية البشرية المستدامة .

ثانياً/ أهمية البحث:

تمتعت المرأة العراقية بحقوق جيدة في مجالات متعددة، ولكن وبالنظر للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق فقد واجهت تحديات كثيرة، تمثلت في الحروب المتوالية والحصار الاقتصادي والنزاعات الداخلية وفقدان الأمن الإنساني، كل ذلك جعلها تعاني من التمييز في كل القطاعات، وتضررت المرأة متحملة أعباء اقتصادية ثقيلة، لاسيما المعيلة لأسرتها والأقل تعليماً والمرأة الريفية .في عام ١٩٨٩ صادق العراق على اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة – سيداو (مع بعض الاستثناءات) وقد نصت في المادة الرابعة على التمييز الايجابي.(١)

كما صادق على اتفاقية حقوق الطفل التي تغطي الفتيات والمراهقات حتى سن (١٨) عاماً ١٩٩٤ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات دولية أخرى لحقوق الإنسان، واتفاقية مكافحة العنف ضد النساء. كذلك التزم العراق بالأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك الهدف الثالث المتعلق بالمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة .

أما التدابير التي اتخذها العراق لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على اثر المؤتمر العالمي الرابع وإعلان منهاج عمل بيجين؛ فتمثلت بوضع آلية عمل لتنفيذ البنود عبر إنشاء اللجنة الوطنية العليا لإستراتيجية النهوض بالمرأة التي كان من مهامها إعداد خطة سنوية لإستراتيجية النهوض بالمرأة على أن تستمد المبادئ من حقوق الإنسان وأن يتم فيها توحيد الخطط القطاعية للوزارات كافة. بعد(٢٠٠٣) بدأ العراق بإعادة هيكلة مؤسساته ، و التي تخص المرأة بشكل خاص لتتناغم مع جميع مجالات منهاج عمل بيجين .صدر الدستور العراقي الدائم للدولة عام (٢٠٠٥)

ليؤكد العدالة و المساواة للجميع دون تمييز للأصل أو الجنس .و تطور دور المرأة و أصبح أكثر أهمية من خلال مشاركتها في كثير من المجالات .أما في المجتمع المدني فإن كثيرا من المنظمات غير الحكومية تقودها امرأة ، وأحرزت المرأة تقدما في شغل المناصب العامة و تم اتخاذ إجراءات تمييز ايجابي(الكوتا)لتمكين النساء من شغل المقاعد النيابية سواء في مجالس القضاء أو عند التعيين في هذه المجالس أو عن طريق فرض تمثيل النساء على قوائم الأحزاب المنافسة ،لكن لم يتحقق تقدم ملموس بالدرجة نفسها في النطاق الخاص(الأحوال الشخصية.) و قد تم تشكيل لجنة في البرلمان تعنى بالأسرة و المرأة، فضلا عن أنجاز العشرات من المسوحات الإحصائية و الخطط و السياسات المتعلقة بقضايا المرأة العراقية.

إن اهتمام العراق بوضعية المرأة تجسد بإنشاء الوزارة المكلفة بشؤون المرأة،والتي تأسست استنادا إلى اللائحة التنظيمية لسلطة الائتلاف المؤقتة رقم(١٠) لسنة(٢٠٠٤) تتلخص مهام الوزارة في الرصد والتحقق من تطبيق السياسات والتشريعات الوطنية والإقليمية الخاصة بمبادئ عدم التمييز والمساواة بين الرجال والنساء في جميع مراحل الحياة و جميع مجالات الحياة الخاصة و العامة و التنمية بما في ذلك مكافحة العنف ضد المرأة.قامت الوزارة، رغم أنها تعاني من محدودية قدراتها البشرية و المالية، بإعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة و الاستراتيجيات،ومنها مسودة قانون الحماية من العنف الأسري، كما أعدت مسودة استراتيجية النهوض بالمرأة التي تناولت المجالات البيئية والتشريعية والقانونية والاقتصادية والمؤسساتية والصحية والتعليمية ومناهضة العنف لمناصرة المرأة

كما أعدت مسودة استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة وتأكيد واقع المرأة العراقية من حيث البيئة القانونية والممارسات الخاطئة المتجذرة في المجتمع وما يترتب على ذلك من آثار إنسانية وبيئية وصحية واجتماعية واقتصادية غير مواتية لتمكينها وأخيرا الاستراتيجية الخاصة بالنهوض بواقع المرأة الريفية وبما ينطبق و بيان سياسة التشغيل الوطنية الخاصة بتوليد فرص عمل في الريف،كما تشكلت لجنة عليا للنهوض بواقع المرأة الريفية في العراق وزارة المرأة(٢٠١٢) إن موضوع المرأة و تمكينها تناولته الاستراتيجيات التنموية الوطنية المختلفة أيضا منها استراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠٠٩)، و استراتيجية الخطة الوطنية للتنمية (٢٠١٠-٢٠١٤) و الوثيقة العليا لسياسات التشغيل الوطنية(٢٠١٠) والخطة الوطنية لحقوق الإنسان(٢٠١١).. (٢)، مما يؤكد اهمية ادماج المرأة في عملية التنمية المستدامة بوصفها الشريك الفاعل وإيمانا منها بأن التنمية

التامة والكاملة لأي بلد، ورفاهية العالم، وقضية السلم تتطلب جميعا مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، أقصى مشاركة ممكنة في جميع الميادين.

ثالثاً/ أهداف البحث:

١- تسليط الضوء على صعوبات ادماج المرأة في التنمية.
٢- وضع خيارات لتمكين المرأة في عملية التنمية المستدامة .
٣- الوصول إلى جملة من النتائج الميدانية و التوصيات و المقترحات التي ممكن إن تساهم في جعل المرأة الشريك الفاعل لاستدامة التنمية.

المبحث الثاني: - تحديد المصطلحات العلمية للبحث

١- التنمية المستدامة (The Sustainable Development):

التنمية عملية متعددة الجوانب وهي قضية حضارية محورها احداث تغيرات سلوكية تزيد من قدرة المجتمع في الاستفادة من طاقاته وموارده المتاحة والكامنة البشرية والمادية أفضل استفادة ممكنة والتغلب على القيم والسلوكيات والمعوقات البنائية والوظيفية للتمهيد لحدوثها واستفادة الأعظم من عائدها بزيادة الناتج القومي و عدالة توزيعه .

ومن ثم تعتمد التنمية على إحداث تغييرات مجتمعية وحسن استثمار الموارد والطاقات والعدالة في توزيع عائدها وظهر مفهوم التنمية المستدامة منذ عهد بعيد خاصة في اليونان وذلك في فكرة آلهة الأرض، حيث استخدم كمعيار للثواب و العقاب، يكفأ كل من يهتم بالبيئة و يعاقب كل من يخل بالنظام البيئي، ومن ثم يساهم في ممارسة البقاء، ثم تبنى الفكرة رجال التاريخ في الثمانينيات و ازداد اهمية الفكرة المشاكل البيئية الكبرى خاصة في دول العالم الثالث .و يقرر تقرير التنمية البشرية بانها توسيع نطاق القدرات البشرية إلى اقصى درجة و توظيفها اقصى توظيف ممكن في جميع الميادين مع مراعاة الانصاف في التوزيع بتقاسم الفرص الانمائية بين الأجيال الحاضرة والمقبلة. وتسهم التنمية المستدامة في تمكين الناس من تحسين نوعية حياتهم و لذا برز على السطح أولوية تمكين الفقراء والفئات المهمشة في المجتمع و تقويمهم للمشاركة و تمكينهم من التعامل مع المعطيات المجتمعية ولا يأتي ذلك الا عبر تفعيل المشاركة و تدعيم البنية القاعدية بما يدعم دور المجتمع . (٣)

تم توصيف التنمية المستدامة في تقرير لجنة برونتلاند (١٩٨٧) " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة " الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة .لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر،على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة،تلعب المرأة دورا حيويا في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة . (٤)

أما التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية؛ فهي عملية إحداث تغير شامل وجذري لجميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومشاركة المرأة في إحداث هذا التغير كونها جزء من المجتمع وادماجها يعد هدف نجاح و ديمومة التنمية.

٢-الاندماج الاجتماعي (Social Inclusion):

الإدماج هو العملية التي يتم بموجبها نقل فرد يعاني من العزلة والتهميش نحو وضعية تتميز بعلاقات صحية مع الوسط والمحيط الاجتماعي الذي يعيش ، و يتضمن في ذاته مفاهيم اخرى منها التمكين الاقتصادي، والتأهيل الاجتماعي، والتكيف الاجتماعي، ومفهوم الفعالية الاجتماعية.(٥)

كما يمكن تناول مفهوم الاندماج الاجتماعي على أنه أحد المفاهيم المعقدة أو المركبة،التي تركز على المشاركة والتفاعل وبذل الجهد المتبادل من كافة الاطراف الداخلة في عمليات التفاعل، ولكن القدرة على المشاركة ذاتها تعد صفة متلازمة أو مرتبطة بالفقر كما إن الحرمان أو الإقصاء الاجتماعي الدخل المنخفض وقصور الفرص المتاحة للمشاركة بفاعلية في المجتمع يمكن أن ننظر إليهما بوصفهما مفاهيم ذات أبعاد متعددة، فقد يمنع الناس ليس فقط بسبب أنهم بلا وظيفة أو دخل، و لكن بسبب أن لديهم منظورات ضيقة لمستقبلهم أو لمستقبل أبنائهم، إن هذا يطرح فرضية أن الاندماج الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي يرتبطان بالأمل . (٦)

أما التعريف الاجرائي لمفهوم للاندماج الاجتماعيّ؛ فهو تعزيز حقوق المرأة و صونها و عدم التميز ليتمتع كل فرد من افراد المجتمع بحقوقه و مسؤولياته بدور فعال و نشط .

٣ – الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion):

يصف الاستبعاد الاجتماعي عملية يتم من خلالها حرمان بعض الفئات منهجي لأنهم يتعرضون للتمييز على أساس انتمائهم العرقي أو العرق أو الدين أو الميول الجنسية أو الطبقة الاجتماعية أو النسب أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو الحالة فيروس نقص المناعة البشرية، ووضع المهاجرين أو المكان الذي يعيشون فيه . يحدث التمييز في المؤسسات العامة، مثل النظام القانوني أو الخدمات التعليمية والصحية، وكذلك المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة. (٧)

عرف فيبر (الاستبعاد الاجتماعي) بأنه: " أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي" ومن الطبيعي أن ينشأ ذلك الانغلاق على خلفية عوامل ناتجة عن استحواذ البعض على المكاسب والمغانم والمصالح التي تحتاج إلى نوع من الحماية والهيمنة، فالاستبعاد هو محاولة البعض لتأمين مركز متميز على حساب جماعة أخرى بإخضاعها، ومن ثم إضعافها واختزال مصالحها، أو مسخ هويتها إلى حد التنكيل والتشويه والقمع، " وفي الاتجاه نفسه يلفت (جوردان) الانتباه إلى ما تقوم به جماعة من الاستبعاد الفعال لجماعة أخرى" .

بينما يرى بريان باري: " أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعدو أن يكون إعادة تسمية لما اعتاد الناس تسميته بـ" الفقر"، أما ما يسمى بالتعريف الإجرائي للاستبعاد الاجتماعي فهو ينصب على فكرة المشاركة، إذ " يعد الفرد مستبعداً اجتماعياً إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه"، ونجد بأنه تعريف مبتسر وقاصر عن الإحاطة بأشكال الاستبعاد وأنماطه، فعدم المشاركة قد تكون خياراً إرادياً، فماذا عن الاستبعاد القسري؟! لا سيما في المجتمعات ذات المنظومات الاستبدادية، إذ تستفيد السلطة المهيمنة عادة من تشرذم المجتمع وانقسامه إلى جماعات متفرقة لإحكام السيطرة عليه، ما يدفع جماعة السلطة إلى دعم إنتاج الأنساق الأيديولوجية المكرسة لمظاهر الاستبعاد، وذلك من خلال ترسيخ فكرة مشروعية السلطة وتبرير التسلط مقابل تهميش الآخرين الموضوعيين في عزلة اجتماعية قسرية لا تتيح لهم المشاركة الفعلية في الحياة العامة.(٨)

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي في مجال بحثنا الحالي؛ فهو استبعاد وتهميش دور المرأة في عملية التنمية الشاملة، واقصاء وحرمان المرأة من حقوقها للمشاركة في التنمية وفي مجالات الحياة كافة .

الفصل الثاني/ صعوبات تعوق اندماج المرأة في التنمية:

المبحث الأول/ معوقات عملية الانتاج:

أولاً/ صعوبات اندماج المرأة في عملية الانتاج:

تزداد الصعوبات التي تواجه إدماج المرأة بشكل فعال في عملية الإنتاج الاجتماعي بسبب التمييز بينها وبين الرجل في مختلف المجتمعات، مع التأكيد أن شدة هذا التمييز ونسبته تختلف من مجتمع إلى آخر. إن التمييز قد يطال مجمل جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والسياسية، وفرص العمل، والنشاطات المتنوعة التي يمكن للإنسان أن يمارسها، وهذا بالتأكيد سينعكس على حياة المرأة ومدى إسهامها في حياة المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والسياسية، وغيرها من النشاطات الأخرى، ومن ثم على عملية التنمية الشاملة للمجتمع .

إن ملامح هذا التمييز بين الجنسين قد تبدأ مع مراحل الحياة المبكرة للإنسان في أسرته، ويبدأ ذلك في أسلوب تنشئة الأبناء المتباين الذي تنتهجها لأسرة بما يتناسب من وجهة نظرها مع الجنس ذكراً أم أنثى، إذ تتعامل مع أبنائها الذكور بطريقة تختلف عن تعاملها مع الإناث، وقد تختلف هذه الطرائق من مجتمع إلى آخر، وربما من أسرة إلى أخرى في المجتمع نفسه، ويرجع ذلك إلى تنوع الثقافات وتباين العادات والتقاليد السائدة في هذه المجتمعات . (٩)

إن التداخلات المعقدة في أوضاع المرأة وأقصائها ومن ثم تمكينها، تضع مسؤولية مشتركة على الجميع لتبني نهج تنموي تشاركي، من أجل توسيع قاعدة الفهم والادراك الذي يتشكل الى حد بعيد بضغوط الصحة الانجابية، وبالضغوط الاقتصادية والسياسية الناجمة عن الحساسيات الثقافية والاجتماعية و ديناميكيات القوة. كل هذه الضغوط تتميز بأنها شديدة التفاعل والدينامكية وتعتمد عملية تحديد برامج الحماية الفعالة وتنفيذها على فهم سليم علميا وموضوعيا للكيفية التي تحدد فيها مكانة وادوار المرأة التنموية.(١٠)

تواجه مجتمعات البلدان النامية جملة من المشكلات المتنوعة التي تقف حائلاً أمام إنجاز التنمية الشاملة الأساسية منها مشكلة الاستثمار الاقتصادي الأمثل للموارد البشرية، التي تعد العنصر الأكثر أهمية من عناصر عملية الإنتاج الأخرى، فمن دون الإنسان لايمكن الإفادة من الموارد المادية ومن رأس المال في إنتاج الخيرات الضرورية لاستمرار الحياة البشرية على الأرض،

فالإنسان هو المنفذ للتنمية، أما تحسين وضع هو الارتقاء به اجتماعياً وعلمياً وسياسياً وثقافياً ومهنياً ورفع مستواه المعيشي، فهو الهدف من التنمية(١١).

إن الدراسة العلمية الموضوعية لهذه المسألة تتطلب التركيز على جانبين أساسيين : أولهما ينحصر في الكشف عن الصعوبات التي تقف عائقاً أمام مساهمة المرأة الفاعلة في تنفيذ هذه العملية كما يسهم الرجل، وحصر الأسباب الكامنة وراءها بغية معالجتها، أو الحد من انتشارها . وثانيهما يهتم بالكشف عن متطلبات عملية تفعيل دور المرأة ودمجها في سوق العمل، وتنشيط مشاركتها في مختلف المجالات الأخرى الاجتماعية، والعلمية، والسياسية، والثقافية، وتحديد الآليات المناسبة للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة. وانطلاقاً من أن تحقيق التنمية الشاملة يتطلب مساهمة الطاقات البشرية المتاحة كّلها الذكور والإناث على حد سواء، ومن أجل الإفادة المثلى من الطاقات البشرية، كان بديهياً أن نوفر للمرأة التي تشكل نصف المجتمع الظروف المناسبة لدمجها في سوق العمل، وتفعيل دورها في مختلف النشاطات الهادفة لبناء المجتمع وتحديثه.

ثانياً/ صعوبات الإعداد العلمي و التأهيل المهني للمرأة:

يقاس تقدم المجتمعات بمدى التقدم المتحقق في مجال التعليم فهو بدوره يؤثر بشكل مباشر ويتأثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وله روابط وثيقه بخفض مستوى الفقر كما انه يساهم بشكل فعال في الترابط الاجتماعي اذ السير نحو تحقيق الاهداف الانمائية للألفية اصبح من الاولويات في اغلب دول المنطقة ولا يعد التعليم كهدف ثاني من الاهداف الانمائية للألفية فقط وانما يدخل تطور التعليم في تحقيق التقدم لمعظم هذه الاهداف ويعد تعليم المرأة احد اهم التحديات التي تواجه الانظمة والمؤسسات التربوية فلا تزال التباينات حسب النوع الاجتماعي كبير نتيجة التمييز بين الذكور والاناث تبعا للتقاليد الاجتماعية والثقافية الموروثة وبالتالي عدم تحقيق فرص متساوية للحصول على التعليم اصلا والاستمرار بالمراحل المتقدمة من التعليم . (١٢)

فالتعليم هو أحد الأدوات الأساسية التي تساعد على تمكين المرأة فهو يرتقي بمستوى مساهمة المرأة في الأسرة والمجتمع والذي من شأنه أن يدعم التنمية البشرية ويكون فاعلاً في فهم المرأة لحقوقها الذي نصت عليها اتفاقية حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة في المادة العاشرة فقد أشارت إلى الحق في القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة والرجل في مراحل التعليم كافة، وغيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية. (١٣)

وانطلاقاً من أن المرأة تشكل نصف المجتمع البشري، ومن أن التنمية الحق تتطلب استثمار الطاقات البشرية كّلها دون استثناء بدأ اهتمام المجتمعات النامية بالمرأة بغية تزويدها بالمعرفة العلمية والمهارات والخبرات التي تمكنها من المساهمة في عملية التنمية المستدامة.

ثالثاً/صعوبات اجتماعية وثقافية وسياسية:

على الرغم مما تحقق للمرأة العراقية من إنجازات في مجالات الحياة المتعددة، إلا انها لاتزال تواجه تحديات جسيمة تفرضها منظومات القيم الثقافية والاجتماعية عليها قيودا في المشاركة والعمل والحركة، وفي إطار ثقافة ذكورية أبوية يسيطر فيها الرجال وتخضع فيها النساء. تدني مستويات تعليمها وفرص تدريبها، وتدني فرصها في المشاركة السياسية، وحرمانها لفترات طويلة من الدخول إلى مجالات عمل بعينها، وتضاعف الأعباء والضغوط الملقاة علي عاتقها في البيت والعمل. اما على الصعيد الثقافي لا تزال المرأة أسيرة ثقافة جامدة تنظر إليها علي أنها موضوع أكثر من كونها ذات إنسانية فاعلة، وتضع على حركتها قيودا تجعل تفاعلاتها مقيدة، وتعرضها لصور من القسوة والعنف والإهمال جعلها تلعب أدوارا ثانوية في مجالات كثيرة. وغالبا ما تنتشر هذه الثقافة وتتجذر في المجتمع بشكل عام، وفي المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية المتريفة بشكل خاص. وتجد هذه الثقافة من يدافع عنها وينتصر لها، حتى من جانب المرأة ذاتها.و على الرغم دخول الحداثة بتجلياتها المختلفة، إلا أن الأطر الثقافية لاتزال تحدد الأدوار الخاصة بالذكور والإناث وتعمق صور التمييز بينهما، وأن التوجهات التي تشير إلى استقلال المرأة أو مساواتها بالرجل لاتزال بعيدة المنال. كما انها لا تحظى بفرص الوصول إلى المراتب الوظيفية العليا.و رغم مشاركة المرأة في الحياة العامة، إلا أنَّ ذلك لا يمنحها استقلالا ومساواة مع الرجل، إذ لا نجد مشاركة حقيقية وفعالة في معظم السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

إن تصورات الأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى مازالت تقليدية إلى حد كبير. إذ مازالت الرغبة بالوظيفة الحكومية هي الأقوى والأشد تفضيلا. كما أنها لاتزال تعاني من البطالة وطول مدة البحث عن العمل، أدى ذلك الى تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي. ان هيمنة البنيان الاجتماعي والثقافي المعزز لآليات المحافظة على التراتب الاجتماعي بين الرجل

والمرأة أضعف ثقة المرأة بذاتها واتكاليتها على الرجل أو الأسرة، مما جعل مبادراتها الاقتصادية محدودة، كما عزز ثقافة تبرير العنف ضدها. (١٤)

المبحث الثاني/ خيارات لإدماج المرأة في التنمية (افق للمستقبل):

١ – انطلاقاً من أن المرأة تشكل نصف المجتمع البشري، ومن أن التنمية الحقيقية تتطلب استثمار الطاقات البشرية كّلها دون استثناء بدأ اهتمام المجتمعات النامية بالمرأة، بغية تزويدها بالمعرفة العلمية والمهارات والخبرات التي تمكنها من المساهمة في عملية التنمية المستدامة ، ومن الأدوات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وسائر الحقوق. (١٥)

٢ – إن مساهمة المرأة في العمل تبقى ضعيفةً رغم الجهود المبذولة، وإذا أردنا زيادة مساهمتها فيجب التخطيط من أجل تحقيق زيادة في تعليم المرأة و تأمين فرص العمل التي تتناسب و امكاناتها و ظروفها أن تمكين المرأة داخل مجتمعها، يعد ركيزة أساسية لتقدم المجتمع كما أن تطوير واقع المرأة وتحرير طاقاتها، لا يمكن تحقيقه دون وجود منظومة من التشريعات القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وإدماج قضايا المرأة في أوليات خطط وبرامج التنمية الشاملة، وفي إطار هذه السياسات لا بد من توعية المجتمع بقضايا المرأة، وقدراتها التي تخولها المشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات، بما يعزز دورها الإيجابي في الأسرة والمجتمع.. ولتحقيق مثل هذه السياسات العامة، تلجأ منظمة المرأة العربية إلى وضع خطط وبرامج، تعتمد المنهجية القائمة على تحليل المواقف، وتحديد الأهداف والأوليات وآليات التنفيذ. ويأتي في إطار هذه الأوليات العمل على رفع قدرات المرأة العربية، وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وقانونياً .

٣ – احداث تغيير لايدلوجية المجتمع و الصورة السلبية للمرأة، واستبدال صور متوازنة تعزز بها دورها الإيجابي في المجتمع ومشاركتها في التنمية ،أن أحد أبرز الأسباب التي دفعت المرأة إلي الدخول في دائرة الصمت والانزواء عن المشاركة السياسية والاجتماعية هي النظرة الدونية للمرأة والاستهانة بدورها. إن وسائل ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تبدأ من دراسة و تقدير الواقع الحالي و إن لا يعني الادماج مجرد مظهر من المظاهر السطحية لتحديث المجتمع و لا محاكاة لأنماط من تطور المجتمعات المتقدمة ، و انما هو في جوهره تطوير حضاري خلاق

لتحرير الانسان و تمكينه . و على الرغم من حرص الدولة العراقية على توفير الفرص للمرأة العراقية لغرض تمكينها الا انها اهملت بقصد او بدون قصد حقيقة مؤداها ، إن التمكين هو ليس مجرد اجراءات فنية ، بل هو ايضا عملية تغيير لثقافة التمييز و بناء ثقافة التكافؤ و المساواة بكل ابعادها القيمية و النفسية و القانونية . (١٦)

فالحياة ليست أحادية لجنس دون الآخر بل هي شراكة فعلية لكلا الطرفين في بناء المجتمعات و ان النظرة السائدة من قبل المجتمع للمرأة بأنها لا تصلح بأن تكون في مراكز صنع القرار فكرة خاطئة و ان كانت عاطفية بفطرتها ، فهذا لا يمنع بأن تكون في مراكز صنع القرار كما لا يعني بأن المرأة باتت معطلة العقل فكثير هي الميادين التي شهدت للمرأة عبر مراحل مختلفة من التاريخ وكثير هي الانجازات التي قدمتها المرأة لخدمة الإنسانية على مستويات مختلفة ولم يقف الحد عند ذلك بل ونافست الرجال في كثير من المحافل .

٤ – توسيع خيارات المرأة المهنية و زيادة تعليمها في مجالات غير تقليدية ، فضلاً عن تعزيز التوجهات التي تساعد في انخراط المرأة في الكليات العلمية و التقنية و التطبيقية مع اهمية الاختصاصات الانسانية و بما يساعد على تمكينها في الحصول على فرص عمل مناسبة.

٥ – الاهتمام برعاية المرأة يرتبط صحياً بتحسن خدمات الصحة الانجابية و مراكز تعنى بصحة الام و الطفل ، و تقديم مساعدات خاصة للمرأة في المجتمعات و المناطق المهمشة .

٦ – بناء ثقافة مجتمعية لمواجهة العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي ، عبر احداث تغيير جوهري في تصورات المرأة عن ذاتها و بناء ثقافة مجتمعية تسرع عجلة الجهود المكرسة من اجل وضع حد لهذه الظاهرة

٧ – تعزيز فرص مشاركة المرأة سياسياً باتخاذ الاجراءات الملائمة لبناء قدرات المرأة من اجل فرص اكبر تضمن مشاركتها السياسية و البرلمانية و من اداء أدوار قيادية في منظمات المجتمع المدني النسوية المعنية بقضايا السلام و المصالحة و البناء.إن وجود المرأة في ادارة الدولة اصبح ظاهرة عالمية تمثل مؤشراً على اصالة و تحضر المجتمع ، و إن نسبة تمثيلها في البرلمانات العالمية بمعدل لا يقل عن (١٥%) من الاعضاء ، إذ استطاعت إن تصل إلى مناصب قيادية في المؤسسات الحكومية و غير الحكومية سواء في المجالس النيابية ام المنظمات السياسية و المدنية ،

مما يدل على قابليتها و رغبتها في اداء المسؤوليات المناطة بها ، فضلا عن تمتعها بالحقوق السياسية و اتاحة الفرصة امامها ف الترشيح و الانتخاب و بلورة رؤية متكاملة حول دور المرأة في الحياة العامة بجوانها المتعددة . .(١٧)

الفصل الثالث/ الجانب الميدانيّ:

المبحث الأول/منهجية الدراسة وطبيعتها:

أولاً/ طبيعة الدراسة:

يعد هذا البحث من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف الى وصف الظاهرة المدروسة عبر جمع المعلومات والبيانات ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما هي في الواقع لغرض فهم وتوضيح اهمية ادماج المرأة في عملية التنمية و عدم استبعادها .

ثانياً/ منهج الدراسة : طالما ان المنهج يمثل الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم عبر طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة. ولغرض الكشف عن صعوبات ادماج المرأة في التنمية اعتمدت الباحثتان على منهج المسح الاجتماعي الى جانب الملاحظة بالمشاركة.

ويعد منهج المسح الاجتماعي (Social Survey Method)من أشهر مناهج البحث وأكثرها استعمالاً في الدراسات الوصفية لاسيما وانه يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة. ويعد المسح أكثر طرائق البحث الاجتماعي استعمالاً، ذلك لأننا بواسطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة أو حادثة مخصصة أو جماعة من الجماعات، ويعرف المسح بأنه عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، من دون الخوض في تأثير الماضي والتعمق في هذا الماضي، كما انها تدرس الظواهر كما هي دون تدخل الباحث فيها والتأثير على مجرياتها.

ثالثا : مجالات الدراسة (Areas Of Study)

١ – **المجال البشري:** نقصد بالمجال البشري الأفراد الذين سيخضعون الى الدراسة والمتمثلة بعينة تتكون من (٣٠) استاذ جامعي .

٢ – **المجال المكاني:** وهو المكان المحدد الذي ستجري فيه الدراسة الميدانية، ولقد كانت جامعة بغداد – كلية التربية للبنات هو المجال المكاني للدراسة .

٣–**المجال الزماني:** تمت المباشرة بإعداد الدراسة الميدانية في المدة المحصورة بين (١٣–٤–٢٠١٥) لغاية (٣٠–٤–٢٠١٥) .

رابعاً/ تصميم العينة (Sample Design)

يتطلب تصميم العينة الاحصائية من الباحث الاهتمام بمواضيع مهمة وعديدة تتعلق بتحديد مجتمع الدراسة، واختيار العينة، وتحديد نوعها وهذا ما سنتناوله بالتفصيل:

١ – تحديد حجم العينة: –

العينة هي جزء أو شريحة من مجتمع الدراسة تضمنت خصائص المجتمع الاصلي الذي يرغب الباحث في التعرف على خصائصه، حيث كانت تلك العينة ممثلة لجميع مفردات المجتمع المدروس وهم ٣٠ استاذ جامعي بغية التعرف على اهمية و صعوبات عملية ادماج المرأة في التنمية و جعلها الشريك الفاعل في احداث التنمية.

٢ – نوعية العينة:

اعتمدت الدراسة على العينة القصدية، اي ان الباحثة تقصدت في اختيار المناطق التي انتقت منها العينة، هي اساتذة كلية التربية للبنات من الاقسام التالية :(الخدمة الاجتماعية – علم النفس – رياض الاطفال – الاقتصاد المنزلي) .

خامساً/ أدوات الدراسة (Study Tools)

تم الاستعانة بعددٍ من الادوات والأساليب للحصول على المعلومات، اذ اعتمد البحث في جمع البيانات الخاصة بمجتمع الدراسة على الاستبانة (Questionnaire) التي تعد من الاساليب العلمية التي تمكّن الباحثين من الحصول على المعلومات التي يحتاجها لدراسته حيث تطلب ذلك تدوين سلسلة من الاسئلة التي تتضمن الموضوع ذات العلاقة بالدراسة. كما تم الاستعانة بالمقابلة (The Interview) لمعرفة رأي المجيب في موضوع محدد بالذات والكشف عن اتجاهاته الفكرية

ومعتقداته. بالإضافة الى ذلك استخدمت الملاحظة البسيطة (Simple Observation) في جمع البيانات والحقائق عن موضوع الدراسة.

ثانياً/ تحليل البيانات الأولية والأساسية للمبحوثين: *بيانات الأولية للبحث

١ - بيانات توضح جنس المبحوثين

جدول (١)

الاجابة	العدد	النسبة%
ذكر	١٦	%٥٣
انثى	١٤	%٤٧
المجموع	٣٠	%١٠٠

تشير نتائج البحث إلى أنَّ (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٣%) كانوا من الذكور، في حين أنّ (١٤) مبحوثة وبنسبة(٤٧%) إناث .أي إن نسبة الذكور كانت اعلى من الاناث.

٢- بيانات توضح الفئات العمرية للمبحوثين

جدول (٢)

الفئات العمرية	العدد	النسبة%
٢٨-٣٦	١٠	%٣٣
٣٧-٤٥	٦	%٢٠
٤٦-٥٤	٣	%١٠
٥٥-٦٣	١١	%٣٧
المجموع	٣٠	%١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان اعلى فئة عمرية تتراوح ما بين (٥٥-٦٣) سنة ، اذ بلغت اعدادهم (١١) مبحوث و بنسبة (٣٧%) من مجموع وحدات عينة الدراسة .

٣ - بيانات توضح التحصيل العلمي للمبحوثين

جدول (٣)

التحصيل العلمي	العدد	النسبة%
ماجستير	١٩	%٦٣
دكتوراه	١١	%٣٧
المجموع	٣٠	%١٠٠

يوضح الجدول (٣) التحصيل العلمي لوحدات عينة البحث ، كانت اعلى نسبة من الحاملين لشهادة الماجستير اذ بلغ عددهم (١٩) مبحوث و بنسبة (٦٣%) ، في حين بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه (١١) مبحوث و بنسبة (٣٧%) .

٤ – بيانات توضح اللقب العلمي للمبحوثين

جدول (٤)

اللقب العلمي	العدد	النسبة%
مدرس مساعد	١٠	%٣٣
مدرس	٩	%٣٠
استاذ مساعد	٦	%٢٠
استاذ	٥	%١٧
المجموع	٣٠	%١٠٠

تشير نتائج البحث الى اعلى نسبة من الحاملين للقب العلمي كانت (مدرس مساعد) ، اذ بلغ عددهم (١٠) و بنسبة(٣٣%) ، في حين ان لقب المدرس بلغ (٩) و بنسبة (٣٠%) ، اما الاستاذ المساعد (٦) و بنسبة (٢٠%) ، و لقب الاستاذ (٥) مبحوث و بنسبة (١٧%) .

٥ – بيانات توضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

جدول (٤)

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة%
اعزب	١٠	%٣٣
متزوج	١٦	%٥٣
مطلق	---	--
ارمل	٤	%١٤
منفصل	---	--
المجموع	٣٠	%١٠٠

يوضح الجدول(٤) الحالة الاجتماعية للمبحوثين ، اذ تشير نتائج البحث ان (١٠) مبحوث و بنسبة (٣٣%) كانوا عزاب ، اما المتزوجين بلغ(١٦) مبحوث و بنسبة (٥٣%) ، في حين بلغ ان (٤) مبحوث و بنسبة (١٤%) هم ارمل. نستنتج من ذلك ان اعلى نسبة من المبحوثين هم متزوجين في حين لم يكن هناك مطلق او منفصل .

***<u>البيانات الخاصة بموضوع البحث</u>**

٦ – بيانات توضح اعتقاد المبحوثين حول عمل المرأة يعيق دورها التنموي في الاسرة .

جدول (٦)

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	٦	٢٠%
احيانا	١٧	٥٧%
لا	٧	٢٣%
المجموع	٣٠	١٠٠%

تشير نتائج البحث الميداني الى ان (٦) مبحوثا و بنسبة (٢٠%) يعتقدون ان عمل المرأة يعيق دورها التنموي في الاسرة ، في حيتن ان (١٧) مبحوثا و بنسبة (٥٧%) يعتقدون ان عمل المرأة احيانا يعيق دورها التنموي ، اما (٧) مبحوث و بنسبة (٢٣%) لا يعتقدون بذلك .

٧ – بيانات توضح اعتقاد المبحوثين إن ادماج المرأة في التنمية يحقق فرص تمكينها في المجالات كافة.

جدول (٦)

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	٢٠	٦٧%
احيانا	٧	٢٣%
لا	٣	١٠%
المجموع	٣٠	١٠٠%

تشير نتائج البحث الميداني الى ان (٢٠) مبحوثا و بنسبة (٦٧%) يعتقدون ان ادماج المرأة في التنمية يحقق فرص تمكينها في كافة المجالات ، في حين ان (٧) مبحوثا و بنسبة (٢٣%) يعتقدون احيانا ان ادماج المرأة في التنمية يمكن ان يحقق تمكينها ، اما (٣) مبحوث و بنسبة (١٠%) لا يعتقدون بذلك . من ذلك يتبين ان اغلب المبحوثين يعتقدون بأهمية ادماج المرأة في التنمية ليحقق ذلك زيادة فرص تمكينها في جميع المجالات.

٨ – بيانات توضح تقييم المبحوثين للمشاركة السياسية للمرأة العراقية

جدول (٦)

الاجابة	العدد	النسبة%
مشاركة فاعلة	٦	٢٠%
مشاركة محدودة	١٢	٤٠%
تعاني من التهميش و الاقصاء	١٢	٤٠%
المجموع	٣٠	١٠٠%

تشير نتائج البحث الميداني للجدول (٦) إلى أنَّ (٦) مبحوثا وبنسبة (٢٠%) يشيرون الى أنّ المشاركة السياسية للمرأة فاعلة ، في حين ان (١٢) مبحوثا و بنسبة (٤٠%) يقيمون المشاركة السياسية للمرأة مشاركة محدودة ، اما (١٢) مبحوث و بنسبة (٤٠%) اشاروا الى ان المرأة لا زالت تعاني من التهميش و الاقصاء. نستنتج من تلك المعطيات الاحصائية ان اغلب المبحوثين اشاروا الى مشاركة المرأة السياسية مشاركة محدودة و مهمشة على الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة للمرأة العراقية في المستويات السياسية والمجتمعية، إلا ان تلك لاتزال محدودة.

٩ –بيانات توضح تأييد المبحوثين لتولي المرأة العراقية أماكن قيادية

جدول (٩)

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	٦	٢٠%
احيانا	١٠	٣٣%
لا	١٤	٤٧%
المجموع	٣٠	١٠٠%

يوضح الجدول (٩) مدى تأييد المبحوثين لتولي المرأة اماكن قيادية في المجتمع ، اذ اجابوا (٦) مبحوث و بنسبة (٢٠%) الى اهمية تولي المرأة لاماكن القيادية ، بينما (١٠) مبحوث و بنسبة (٣٣%) يرون ان احيانا هناك مراكز قيادية تتطلب وجود المرأة في قيادتها ، في حين رفض (١٤) مبحوث و بنسبة (٤٧%) الى تولي المرأة اي اماكن قيادية في المجتمع . مما يدل الى ان اعلى نسبة لا يؤيدون دور المرأة القيادي و هذا يرجع لعدة اسباب و الجدول (١٠) يوضح لنا هذه الاسباب .

ـــ بيانات توضح اسباب رفض المبحوثين لتولي المرأة للأماكن القيادية

جدول (١٠)

الاسباب	العدد	النسبة%
منظومة القيم الثقافية و الاجتماعية	٨	%٥٧
استقلال المرأة و مساواتها بالرجل مطلب بعيد المنال	١	%٧
لضعف السلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية الداعمة لمشاركة المرأة	٣	%٢١.٥
المرأة اقل قدرة من الرجل في تولي ادوار قيادية	٢	%١٤.٥
اخرى	---	--
المجموع	١٤	%١٠٠

يوضح جدول (١٠) أسباب امتناع تشجيع وجود المرأة في أماكن قيادية، وكان سبب التمسك بمنظومة القيم الثقافية والاجتماعية التي ترفض وجود المرأة وتوليها أماكن قيادية مهمة في المجتمع اعلى نسبة ، اذ بلغ عددهم (٨) مبحوثًا وبنسبة (٥٧%) من مجموع (١٤) مبحوث للذين اجابوا بـ (لا)، وعلى الرغم من أنَّ التشريعات والقوانين العراقية **لا**تميز بين المرأة والرجل في مختلف المجالات سواء تولي المناصب القيادية أو المراكز العليا، إلّا أنَّ العوامل الثقافية والاجتماعية ما تزال تؤدي دورًا مهمًا كمحددات رئيسة لتلك الأدوار.

١٠- بيانات توضح تأييد المبحوثين لتعزيز فرص مشاركة المرأة في القطاع الخاص

جدول (١١)

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	١٨	%٦٠
احيانا	١٢	%٤٠
لا	--	--
المجموع	٣٠	%١٠٠

يوضح الجدول (١١) إجابات المبحوثين بتعزيز فرص مشاركة المرأة في القطاع الخاص والبالغ عددهم (١٨) مبحوث و بنسبة (٦٠%) ، في حين أنَّ (١٢) مبحوث وبنسبة (٤٠%) لا يؤيدون عمل المرأة في القطاع الخاص .

١١ – بيانات توضح رأي المبحوثين حول إن العادات و التقاليد تشكل عائق امام ادماج المرأة و تمكينها

جدول (١٢)

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	٢٢	%٧٣
احيانا	٨	%٢٧
لا	--	--
المجموع	٣٠	%١٠٠

تشير نتائج البحث الميدانيّ إلى أنَّ (٢٢) مبحوث و بنسبة (٧٣%) يؤكدون إن العادات و التقاليد لها دور اساسي في ادماج المرأة و اثر بذلك على فرص تمكينها ، و إن (٨) مبحوث و بنسبة (٢٧%) يعتقدون إن احيانا ممكن إن تؤثر العادات و التقاليد على ادماج المرأة و إن هناك عوامل أخرى هي التي تؤدي دورًا في عدم ادماجها في التنمية و استبعادها .

١٢- بيانات توضح اعتقاد المبحوثين هل إن المجتمع يشجع ادماج المرأة في برامج التنمية الشاملة.

جدول (١٣)

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	٥	%١٧
احيانا	١٩	%٦٣
لا	٦	%٢٠
المجموع	٣٠	%١٠٠

تعدُّ المرأة نصف المجتمع و ضرورة ادماجها وسيلة مهمة لإتمام التنمية البشرية المستدامة و نجاح برامجها ، لذلك اشار المبحوثين إن المجتمع يعد عنصراً اساسياً في ادماجها في البرامج التنمية وتشجيعها، والبالغ عددهم (٥) مبحوثًا وبنسبة (١٧%) ، واحيانا يكون المجتمع هو المسؤول عن عدم فتح فرص ادماجها في برامج التنمية و البلغ عددهم (١٩) مبحوث و بنسبة (٦٣%) ، اما (٦) مبحوث و بنسبة (٢٠%) لا يعتقدون إن المجتمع يشجع المرأة في برامج التنمية الشاملة .

١٣- بيانات توضح تقييم المبحوثين لدور الاعلام لحث المرأة العراقية في بناء المجتمع و المشاركة في التنمية.

جدول (١٤)

تقييم المبحوثين	العدد	النسبة%
فعال ناضج	١٣	٤٣%
غير بارز و مؤثر	١٧	٥٧%
اخرى	--	--
المجموع	٣٠	١٠٠%

للأعلام دور أساسي في جميع مجالات الحياة ولاسيما في عملية إدماج المرأة في التنمية، واشار (١٣) مبحوثًا وبنسبة (٤٣%) إلى أنّ الإعلام له دور فعال وناضج في إدماج المرأة وتحريرها من الاستبعاد، أما (١٧) مبحوثًا وبنسبة (٥٧%)؛ فقد أكدوا أنَّ الإعلام ليس له دور بارز ومؤثر في توعية المجتمع بأهمية ادماج و مشاركة المرأة في مجالات الحياة .

١٤ – بيانات توضح اعتقاد المبحوثين حول آمال و طموحات التي تتطلع المرأة العراقية للوصول اليها.

جدول (١٥)

الاجابة	العدد	النسبة%
دائما	٢٧	٩٠%
احيانا	٣	١٠%
لا	--	--
المجموع	٣٠	١٠٠%

يوضح جدول (١٥) مدى وجود آمال و طموحات تتطلع المرأة العراقية للوصول اليها و هذا ما أكده (٢٧) مبحوثًا وبنسبة (٩٠%) ، اما (٣) فقط من المبحوثين وبنسبة (١٠%) اجابوا بـ(احيانا). ومن ذلك يتبين إن اغلب المبحوثين اكدوا على إن المرأة العراقية تمتلك الدافع و الطموح إلى بلوغ مناصب قيادية و مهمة في المجتمع .

١٤ – بيانات توضح اعتقاد المبحوثين حول إن المرأة بحكم تكوينها النفسي و العاطفي تؤدي دوراً فاعلاً في بناء وتنمية المجتمع. **جدول (١٦)**

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	٢٢	٧٣
احيانا	٨	٢٧%
لا	--	--
المجموع	٣٠	١٠٠%

تشير نتائج البحث الميداني إلى أنّ (٢٢) مبحوثًا وبنسبة (٧٣%) يعتقدون إن المرأة لها دور فاعلاً في بناء المجتمع رغم أنّ تكوينها النفسي والعاطفي ، وانما هناك مجالات تتطلب هذا التكوين الذي ميزه الله تعالى بها ،اما (٨) مبحوث و بنسبة (٢٧%) يعتقدون إن احيانا تكوينها النفسي و العاطفي يجعلها تؤدي دوراً فاعلاً في المجتمع.

١٥ – بيانات توضح وجهة نظر المبحوثين حول من السبب في تهميش المرأة العراقية للمشاركة في التنمية

جدول (١٧)

اسباب تهميش المرأة	التسلسل المرتبي
المجتمع	المرتبة الاولى
الرجل	المرتبة الثانية
اسباب تتعلق بالمرأة	المرتبة الثالثة

يوضح جدول (١٧) اعتقاد المبحوثين حول السبب الذي يمكن إن يهمش ويستبعد المرأة للمشاركة في التنمية، إذ احتل (المجتمع) المرتبة الاولى كونه السبب في تهميش واستبعاد المرأة، أما (الرجل)؛ فقد احتل المرتبة الثانية، في حين المرتبة الثالثة كانت (اسباب تتعلق بالمرأة) .

١٦ – بيانات توضح آراء المبحوثين لجعل المرأة العراقية الشريك الفاعل لاستدامة التنمية البشرية.

جدول (١٨)

آراء المبحوثين	العدد	النسبة%
فتح الفرص لعمل المرأة	٦	٢٠%
فهم جديد للتشريعات الدينية	٩	٣٠%
وضع سياسات اجتماعية تنصف المرأة	١٠	٣٣%
تعزيز دور الاعلام لدعم المرأة	٥	١٧%
المجموع	٣٠	١٠٠%

يوضح جدول (١٨) آراء المبحوثين حول ادماج المرأة و جعلها الشريك الفاعل لاستدامة التنمية و كانت اهم آرائهم على التوالي ، وضع سياسة اجتماعية تنصف المرأة وبلغ عددهم (١٠) وبنسبة (٣٣%)، و(٩) مبحوثًا وبنسبة (٣٠%) كانت آرائهم بضرورة وضع فهم جديد للتشريعات الدينية ، اما فتح الفرص لعمل المرأة بلغ (٦) مبحوثين وبنسبة (٢٠%)، وأخيرا تعزيز دور الإعلام لدعم المرأة بلغ عددهم (٥) وبنسبة (١٧%) .

المبحث الثاني/ عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً/ نتائج البحث:

١ – تشير نتائج البحث إن عمل المرأة لا يعيق دورها التنموي في الاسرة و بنسبة (٥٧%).

٢ – تشير نتائج البحث إن ادماج المرأة في التنمية يحقق لها فرص التمكين و بنسبة (٦٧%).

٣ – تشير نتائج البحث إن مشاركة المرأة السياسية محدودة وتعاني من التهميش والإقصاء وبنسبة (٤٠%).

٤– تبين إن (٤٧%) لا يؤيدون تولي المرأة العراقية لاماكن قيادية ، و السبب في ذلك يعود إلى منظومة القيم الثقافية و الاجتماعية و بنسبة (٥٧%).

٥– – تشير نتائج البحث إن اكثر من نصف العينة اكدوا على اهمية تعزيز فرص مشاركة المرأة في القطاع الخاص و بنسبة (٦٠%).

٦ – تبين إن للتقاليد و العادات من الصعوبات التي تواجه المرأة و تعوق ادماجها و تمكينها و بنسبة (٧٣%).

٧ – تشير نتائج البحث إن المجتمع يشجع ادماج المرأة في برامج التنمية الشاملة و بنسبة (٦٣%) .

٨– تبين إن للاعلام دور بارز و مؤثر لتعزيز مشاركة المرأة و تغير صورة و نظرة المجتمع للمرأة و بنسبة (٥٧%) .

٩ – تشير نتائج البحث إن المرأة العراقية لها امال و طموحات تسعى إلى تحقيقها و بنسبة (٩٠%).

١٠ – تبين إن للمرأة دور فاعل و مؤثر في بناء المجتمع رغم تكوينها النفسي و العاطفي و بنسبة (٧٣%) .و تشير نتائج البحث إن المجتمع العراقي سبب في تهميش المرأة العراقية .

١٢ – تشير نتائج البحث إلى أنَّ من أهم آراء المبحوثين لإدماج المرأة العراقية و جعلها الشريك الفاعل لاستدامة التنمية ، هو ضرورة وضع سياسات اجتماعية تنصف المرأة و بنسبة (٣٠%) فضلاً عن وضع فهم جديد للتشريعات الدينية بعيد عن التعصب و بنسبة (٣٣%)

ثانياً/ التوصيات و المقترحات:

١ – تفعيل دور مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية والقطاع الخاص للنهوض بالمرأة العراقية من خلال تبني عدد من الإجراءات أهمها وضع موازنات مستجيبة لاحتياجات المرأة لإيجاد فرص متكافئة للمرأة والرجل في البرامج والمشاريع والخدمات التي تقدمها الدولة.

٢ – نقترح وضع استراتيجية يتم التركيز فيهاعلى كيفية ضمان مشاركة كل من الرجال و النساء بشكل فاعل و متساوي من أجل تحقيق هدف إدماج النوع الاجتماعي لضمان تخطيط تنموي فاعل يقوم على أساس المساواة و عدم تهميش أي من فئات المجتمع بشكل واقعي و فعال .

٣ – إنشاء وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات والمؤسسات الرسمية الهدف العام من إنشاء وحدات تكافؤ الفرص هو تفعيل النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة لعراقية في التنمية من خلال ادماج احتياجات المرأة في مجالات عمل الوزارة أو المؤسسة المعنية، والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الموظفين.

٤ – ترجمة التزامات الحكومة المتعلقة بقضايا ادماج المرأة في التنمية الى التزامات قائمة في الموازنة. و يحدد هيكلية و اليات ادماج احتياجات المرأة في مسار التنمية .

٥ –أهمية إنشاء وحدة الدراسات والبحوث والتي تساهم في رسم سياسة فاعلة تسعي إلي تحسين وضع المرأة ومكانتها في المجتمع وتدعيم قضية النوع وتعمل علي دمجها في خطط الدولة الرسمية، كما تعمل علي توفير المعلومات والبيانات العلمية التي تحقق الأهداف المبتغاة فضلا عن إجراء استطلاعات للرأي العام تعين صناع القرار المناسب في قضية معينة إعتماداً على بيانات مستقاة من الواقع الفعلي .

٦ – رفع مشاركة النساء في سوق العمل و خفض نسب البطالة فيما بينهن، و ذلك لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود. و هذا لن يتم إلا في إطار خطة كاملة بعيدة المدى لضمان استمرارية نتائجها

كما يجب التعامل مع كل ما يؤثر على نسب مشاركة المرأة في الاقتصاد، كثقافة المجتمع والتعليم و تدريب المرأة حتى تكون قادرة على المنافسة في سوق العمل

٧ – اهمية تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.

المصادر :

١- وزارة التخطيط ، تمكين المرأة – بيئة مساعدة و ثقافة داعمة ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، صندوق الامم المتحدة للسكان مكتب العراق ، ص٢٢.

٢- المصدر السابق نفسه.

٣- د . طلعت مصطفى السروجي ، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ٤٠٥-٤٠٦.

٤- اليونسكو ، التربية من اجل التنمية المستدامة ، منظمة الامم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة ، ٢٠١٢ ، ص ٣ .

٥- فتحية السعيدي ، ورقة عمل ،اشكاليات الاندماج الاجتماعي : الواقع و المأمول ، مقدمة ندوة المشاركة و الاندماج الاجتماعي ، مسقط ، سلطنة عمان ، ٢٠٠٨ .

6- Eric Marlier, A. B. Atkinson, Bea Cantillon and Brian Nolan2007 The EU and Social Inclusion: Facing the Challenges, Bristol Policy Press, British Journal of Social Work, July, Volume 37, Number

7-A DFID policy paper , Reducing poverty by tackling social exclusion Published by the Department for International Development , 2005 ,p.3.

٨ – د. كريم شغيدل ، مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وأثره في النسيج المجتمعي ، جريدة الصباح ٢٠١٣. www.alsabaah.iq

9 –ماجد ملحم ابو حمدان ، العدد ١ ، المجلد ٣٠، مجلة جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٤ .

١٠ – د . عدنان ياسين مصطفى، د. شهباء خزعل ذياب،المرأة العراقية والتنمية إشكاليات التهميش وفرص التمكين ، ورقة القيت في المؤتمر العلمي الدولي الرابع للأحصائيين العرب ، بغداد ٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠١٣.

١١ – اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق صندوق الامم المتحدة للسكان مكتب العراق ص٢٢.

١٢ – وزارة التخطيط ، تمكين المرأة – بيئة مساعدة و ثقافة داعمة ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، صندوق الامم المتحدة للسكان مكتب العراق ، ص٢٢.

١٣- د . عدنان ياسين مصطفى، د. شهباء خزعل ذياب،المرأة العراقية والتنمية – إشكاليات التهميش وفرص التمكين ، مصدر سابق.

١٤ – تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، نهضة الجنوب – تقدم بشري في عالم متنوع ، صادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ص.٦

١٥ – وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية ، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية ، دائرة العمل و التدريب المهني ، العراق ، ٢٠١٠، ص ١٠٤.

١٦ – د . عدنان ياسين مصطفى، د. شهباء خزعل ذياب، المرأة العراقية والتنمية – إشكاليات التهميش وفرص التمكين ، مصدر سابق ، ص.٣٥٣

١٧ – محمد وليد صالح ، اشكالية المشاركة السياسية للمرأة العراقية ، بحث منشور، عدد٢٢، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٠،ص١٩ .

Iraqi women between integration and exclusion

The need to build an effective partner for sustainable) (development

A field study from the standpoint of professors in the Faculty

Dr. Mayssam yassin obaid M. wadian yassin obaid

University of Baghdad College of Education for Girls

Abstract:

The participation of women in development, one task Chiefs of sustainable human development. Empowering women need to be important in making the change that is happening in the political life and economic, social and cultura , The loss of security failure mechanisms empower women, but the opportunity still exists to correct the conditions of discrimination against women and counting on the state and on the overall development partners actors a lot to accomplish and especially the face of the culture of domination and marginalization, to promote peace and reduce violence against women. And adjust policies and laws, including given the opportunity to change the laws that perpetuate discrimination and freedom to launch public opinion to encourage debate and dialogue and to publish information and awareness campaigns to change the image of women in the media , As well as civil society organizations, which are the natural incubator to nurture women leaders and build their social status and is counting on such organizations as the defender of the interests and the rights of women on the one hand and a participant of the state and the private sector in achieving the participation component that represents one of the important Chiefs of sustainable human development . Find and included a sample of professors collectors (College of Education for Women - University of Baghdad) and number (30) respondents to identify the importance of the participation of Iraqi women in sustainable development.